

تحقيق

رضوان عقيل

الكتلة النيابية في برلمان 2018 [4]

تكتل "الجمهورية القوية" الرابع عدداً: تعزيز الشفافية وجبه الفساد في المؤسسات

يحمل نواب حزب القوات اللبنانية سلسلة من المشاريع الاقتصادية والاصلاحية التي يسعون الى اقرارها بقوانين في مجلس النواب، لتسلك طريقها الى وزارات الدولة واداراتها. لا ينفكون عن المناداة بالتصدي للفساد في المؤسسات الذي يعتبرونه المعضلة الاولى التي لا بد من مواجهتها قبل خراب ما تبقى في البلد

نجح تكتل "الجمهورية القوية" في رفع عدد نوابه الى 15 في الدورة الاخيرة، حيث تمثل حزب القوات اللبنانية في دوائر للمرة الاولى: جبيل - كسروان، المتن الجنوبي، المتن الشمالي، عكار، بعلبك - الهرمل، بيروت الاولى (الشرقية). تعاطى الحزب مع قانون النسبية باتقان ودرس شديدين وتمكن من بسط حضوره على مساحة واسعة في البيئة المسيحية، والحصول على اصواتها في صناديق الاقتراع.

وضع التكتل برنامجاً مفصلاً لملفات عدة تشغل الرأي العام، وهو يعمل على وضع مداميك لقوانين تقدم الاجوبة عن ثلوث يتعلق بحاجات طارئة: النقل والطاقة والنفايات الى الحاجات الاساسية للمواطنين، وهي الاسكان والتعليم والصحة حيث يعاني اللبنانيون من كل هذه الملفات التي تقع على كاهلهم، وتشغل يومياتهم المعيشية الصعبة. "الامن العام" تسلط الضوء على خطة التكتل مع النائب جورج عقيل الآتي من عالم القانون والقضاء والمحاكم.

■ لماذا استبدلتم اسم كتلتكم بتكتل "الجمهورية القوية"؟

□ بين الدورة الحالية والدورة السابقة حصلت معركة افتتاح رئاسة الجمهورية وترشح الدكتور سمير جعجع للرئاسة، تحت عنوان اطلق عليه اسم "الجمهورية القوية" وكان هذا مشروعاً. لم يصل الى سدة الرئاسة، الا ان برنامجه بقي خياره. نستمر في تطبيق هذا العنوان، ونحن على انسجام مع انفسنا والافكار التي نطلقها ليست شعارات ولا برامج عمل ظرفية.

■ البض فسر اسم تكتلكم بأنه للتشبه باسم تكتل "لبنان القوي"؟

□ هذا التشابه ايجابي اذا كنا على تفاهم وتقارب في الاسم. نتمنى ان يكون هذا الاسم فاتحة اتفاق على المضمون. لم يكن اسم تكتلنا وليد الانتخابات والنتائج التي حققتها القوات اللبنانية. حصل نقاش في اول جلسة عقدناها حول الاسم الذي اطلقه الحزب قبل الانتخابات. بعد عرض كل الاراء داخل التكتل استقر الرأي على ان من الافضل لنا اعتماد هذه التسمية كبرنامج عمل. ثمة نواب معنا ليسوا من المنتمين الى الحزب.

■ ما هي استراتيجيتكم التشريعية في الدورة الحالية؟

□ ثمة استمرار لاستراتيجيتنا السابقة التي تبلورت في شكل اساسي في نهاية ولاية المجلس السابق. نسير وفق عنوان عريض منذ عام 2005 بعد خروج الدكتور جعجع من السجن وهو بناء دولة المؤسسات. لعل اهم ركيزة في بناء هذه الدولة مكافحة الفساد لانه اخطر معضلة تواجه لبنان تاريخياً ومنذ عقود، وربما منذ نيلنا الاستقلال او قبله حيث ان الادارة اللبنانية والمؤسسات الرسمية بيئة حاضنة للفساد، وهذا المرض مستشر في معظم مؤسساتنا، ولا بد من معالجته. مر لبنان في فترة الزمن الجميل عند قيام المؤسسات في عهد الرئيس فؤاد شهاب لكن لم يخطط لها واستمرارها. نتيجة المناخ السياسي في البلد لم تتمكن من الاستثمار في شكل جدي، ولم نقطف ثمارهذه المؤسسات. تقول القوات اللبنانية اليوم انه طالما نجحت هذه المؤسسات من الخمسينات الى الستينات، يعني ان لا شيء يمنع عضواً من تكرار هذه التجربة او الاستثمار على الاقل في

محاولة اعادتها. القوانين التي اقرت اخيراً سواء في تعزيز الشفافية في قطاع النفط والغاز وحماية كاشفي الفساد تساهم في تعزيز المؤسسات. نقر اليوم قانوناً يتعلق بتنظيم الاعمال البترولية، ونحن من اوائل المساهمين في هذه القوانين. ثمة دور لعبه الاستاذ جوزف معلوف (النائب السابق) في اقتراح قانون تعزيز الشفافية في قطاع النفط عندما ترأس اللجنة الفرعية للانشطة البترولية.

■ عندما تبصر هذه المشاريع والقوانين النور يتبناها اكثر من اب سياسي؟

□ ليس المهم الابوة. من الواضح ان معلوف هو من اقترح قانون الشفافية. اقول ان هذا المشروع الاساسي للقوات اللبنانية على مستوى الدولة وهو تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ووقف هدر المال العام، الى تعزيز فعالية اجهزة الرقابة وانتاجيتها، ومنحها اكبر قدر من المسؤولية.

■ ما هو توصيفكم لحال اجهزة الرقابة في الدولة اليوم؟

□ ثمة قدرة اكبر بكثير من اجل التوجه الى جعلها مؤسسات قائمة في شكل اكثر استقلالية، وان لا تكون مبنية على الاشخاص. نعرف دائرة المناقصات والدور الذي لعبته جاء نتيجة جهد رئيسها (جان العلية) وشجاعته في الاضاعة على المخالفات التي يرتكبها الوزراء. يشعر الوزير بعد الطائف انه فعلاً رئيس وزرائه وهو الأمر النهائي، وانه يستطيع من خلال الدور الدستوري الذي اعطى له على رأس حقيبته كأنه مالكها. في الحقيقة يجب ان لا يتجاوزها، علماً ان الطائف منح صلاحيات للوزير من اجل حسن ادارة وزارته.



النائب جورج عقيل.

عدد نواب حزب القوات اللبنانية	الدورة
5	2005
8	2009
15	2018

■ تحدثتم عن تعديلات تشريعية في الموارد البشرية الحكومية. ماذا تقصدون من هذا الموضوع؟

□ هذا امر اساسي ولا بد منه، وهو موجه في بداية الامر. لكنه سيأتي بثماره الاكيدة في ما بعد على مختلف المستويات. نحن اليوم اذا قرنا زيادة موارد الدولة، نتجه مباشرة الى زيادة العبء الضريبي على الناس. لدينا كتلة من المال ندفعها في غير محلها كدولة، بينما اذا استطعنا تقليصها يمكن الاستفادة منها في مشاريع استثمارية. الموازنة مقسمة الى ابواب والمجال الاكبر يصرف على سلسلة الرتب والرواتب وهي تلتهمها بنسبة 80 و90%. نحن نقول انه تم الاتفاق في مجلس الوزراء على عدم التوظيف والموازنة لم تعد تتحمل. بعد اتخاذ هذا القرار نسمع انه تم منذ الانتخابات النيابية وقبلها توظيف 25 الف شخص من المياومين والتعاقد بالساعات وغيره، ما يزيد الاعباء على الدولة. يظن البعض انه يكسب بذلك شعبية المواطنين لكن العواقب هائلة. لذا يجب ان نقوم اليوم بتمرين مهم جداً في مجلس الوزراء حيال هذا الموضوع. لدينا قانون للموظفين منذ عام 1959 وفق المرسوم 112، ومن بعده اصبح من الصعب حصر القواعد العامة التي ترعى التوظيف الحكومي. كل وزارة تبدو كأنها مملكة توظف من تشاء وساعة تشاء، ووفقاً للاليات هي

■ تحدثتم عن تشريعات اصلاحية على مستوى السلطة القضائية والرقابية. هل توجد مشاريع اخرى تعملون على اقرارها؟

□ هناك مشروع اقتصادي طويل عريض. يهمنى الاضاعة عليه وهو انه لم يتسن للقوات بعد ان تظهر نظرتها الاقتصادية في البلد، وخلال سنوات الحرب وبعدها وكل المراحل السود من تاريخنا كانت الاولوية عندها في مكان اخر. نعتبر اليوم ان الكتلة الكبيرة التي تمثلها وحصلنا عليها في مجلس النواب يحتم علينا البحث في اهمية الوضع الاقتصادي في البلد وان نطلق برنامجنا التشريعي.

■ ما هي نواة مشروعكم الاقتصادي؟

□ التركيز على الحاجات الطارئة للناس ثم الحاجات الدائمة. تتمثل الاولى في ثلاثة عناوين: النقل والطاقة والنفايات، بمعنى العمل على الطاقة بكل اوجهها ولاسيما بوجود شح في المياه، الى معضلة الكهرباء التي تكبد الخزينة ارقاما كبيرة، الى النقل العام حيث الشوارع مكتظة

فيه، لكن هذا لا يعطينا نحن وكل الكتل من وضع سياسة اسكانية للدولة، وما اذا كان هناك من مجال لقونة الاجارات التملكية او تتجه الدولة الى بناء مدن سكنية شعبية وما الى ذلك. موضوع السياسة الاسكانية يكبد الخزينة اموالاً باهظة في ظل العجز. مع وجود الازمة المالية التي يعانيها لبنان، على الاقل ينبغي التفكير في السياسة المثلى للاعتماد. في حال استطعنا تخطي هذه الازمة الحالية والحادة فهذا امر جيد ومطلوب.

■ الا تخشون من تحطم هذه المشاريع الاصلاحية على صخرة البرلمان في ظل الخلافات بين الكتل؟ □ لا نشعر ان الكتل الاخرى يغيب عن بالها هذه الازمات التي يعانيها جمهورها من الكهرباء وغيرها. نأمل على الاقل في هذه الدورة في ان نضع استراتيجيات وتقديم اقتراحات القوانين ليتقدم النقاش في هذه الملفات الحيوية.

■ تحدثتم عن تعديلات تشريعية في الموارد البشرية الحكومية. ماذا تقصدون من هذا الموضوع؟

□ هذا امر اساسي ولا بد منه، وهو موجه في بداية الامر. لكنه سيأتي بثماره الاكيدة في ما بعد على مختلف المستويات. نحن اليوم اذا قرنا زيادة موارد الدولة، نتجه مباشرة الى زيادة العبء الضريبي على الناس. لدينا كتلة من المال ندفعها في غير محلها كدولة، بينما اذا استطعنا تقليصها يمكن الاستفادة منها في مشاريع استثمارية. الموازنة مقسمة الى ابواب والمجال الاكبر يصرف على سلسلة الرتب والرواتب وهي تلتهمها بنسبة 80 و90%. نحن نقول انه تم الاتفاق في مجلس الوزراء على عدم التوظيف والموازنة لم تعد تتحمل. بعد اتخاذ هذا القرار نسمع انه تم منذ الانتخابات النيابية وقبلها توظيف 25 الف شخص من المياومين والتعاقد بالساعات وغيره، ما يزيد الاعباء على الدولة. يظن البعض انه يكسب بذلك شعبية المواطنين لكن العواقب هائلة. لذا يجب ان نقوم اليوم بتمرين مهم جداً في مجلس الوزراء حيال هذا الموضوع. لدينا قانون للموظفين منذ عام 1959 وفق المرسوم 112، ومن بعده اصبح من الصعب حصر القواعد العامة التي ترعى التوظيف الحكومي. كل وزارة تبدو كأنها مملكة توظف من تشاء وساعة تشاء، ووفقاً للاليات هي



تكتل "الجمهورية القوية" مجتمعاً في معراب.

◀ تحدها. يجب ان يكون هناك قانون مشترك يرفع التوظيف في كل الوزارات.

■ هل تؤيدون مهمة التوظيف وحصرها بمجلس الخدمة المدنية؟

□ طبعا مئة في المئة، ولا بد من تعزيز هذا المجلس ومنحه كل الاستقلالية وعدم التدخل في عمله. لاشيء يمنع ان تقوم كل وزارة، بطريقة ذاتية او عبر الاستعانة بجهات متخصصة وحيادية، بعملية تقييم كادارته وحاجاتها وتحديد المهمات واحترام سلم الترقيات. ينبغي ان ننق مرة على عمل لنوفرعلينا في المستقبل.

■ تطرقت الى الحكومة الالكترونية وباتت اشبه بالحلم في لبنان؟

□ التطور الذي اصاب البيئة الرقمية في العالم يشير الى اننا في وضع محزن. لكن الحلول موجودة، والمهم ان تتوافر النية، وان نقتنع بالحكومة الرقمية على مستويين: توفير الوقت والكلفة والجهد على المواطن، ومكافحة الفساد.

■ لماذا تركزون على كرامة المواطن ومعيشته؟ هذا الشعار نسمعه من اليسار واليمين؟

□ تقدمت شخصيا باقتراح قانون لمنع اي توقيف احتياطي حيال مسألة التعبير عن الرأي على مواقع التواصل الاجتماعي. اذا ارتكب الشخص جرم القذف والذم يدفع الغرامة ويدخل السجن بعد صدور الحكم، الا اذا كان المقام السياسي

المستهدف هو مقام رئيس الجمهورية. في هذه الحال في الامكان حبس الشخص، لأن القانون واضح ويحمي رئيس الجمهورية. ايضا قانون الاصول الجزائية واضح، واذا قلت العقوبة لهذا الجرم عن سنة حبس لا يمكن ان توقفه احتياطيا ويتم تجاوز هذا النص كثيرا. مارس ما هو ابشع من التوقيف الاحتياطي وهو الضغط النفسي.

تكتل "الجمهورية القوية"

ستريدا جعجع، جورج عقيص، جوزف اسحق، فادي سعد، وهبي قاطيشا، انطون حشبي، عماد واكيم، بيار ابي عاصي، جورج عدوان، انيس نصار، زياد حواط، شوقي دكاش، ماجد ادي ابي اللمع، قيصرالمعلوف، جان طالوزيان.

58 اقتراح قانون في دورة 2009

في دورة 2009 بلغ عدد اقتراحات القوانين التي قدمتها كتلة القوات اللبنانية 58، وتمكنت من ايصال 6 منها الى الهيئة العامة، وصدرت في قوانين. بقي 52 اقتراحا في اللجان النيابية لا يزال نوابها يتابعونها في الدورة الحالية.

■ لكن ثمة حالا من الفلتان في التعبير على مواقع التواصل الاجتماعي؟
□ تضبط بالغرامة ويتم استعمال التوقيف الاحتياطي ضد الناشطين الذين يخالفون رأينا. لكن من جهة اخرى نرى ان الغرامات التي توقعها المحاكم متساهلة، فلو ضاعفت غرامة 5 ملايين ليرة على من يدفع لشخص مثلا كي يشتم شخصا آخر، سيحسب الاول عواقب فعلته اكثر، كما ان التكرار هنا يضاعف العقوبة. كل دول العالم استطاعت ان تضبط الفلتان من دون ان يكون هناك منع لحرية التعبير. يجب ان نميز بين كلام ينتقد فيه المرء وزارة ما، وهو كلام مشروع، وآخر يقوم على التشويه والافتراءات. في اقتراحي الذي قدمته ذهبت منظمات حقوق الانسان الى القول اني اقترح زيادة الغرامات وتوقفت عند هذا الامر، وحاولت الاستيضاح مني حيال هذه النقطة. انا لا اخترع العجلة، اطلعت على النموذجين الفرنسي والكندي، ووجدت ان هذا هو الاتجاه عندهما، ولم ار توقيفا احتياطيا على جرائم التعبير عن الرأي.

■ هل لديكم في التكتل فريق من الاستشاريين والقانونيين يساعد النواب في تحضير مشاريعهم؟
□ عندنا مشروع قيد الدرس عنوانه بناء قاعدة بيانات قانونية وتشريعية، وهو منصة الكترونية للتواصل بين نواب التكتل وفريق الاستشاريين ويحظى بمتابعة من الدكتور جعجع والحاحه.



Paying your tuition is not so complicated!

Simply visit IBL Bank to apply for the "Educational Loan" designed for all students!

Where your dreams count

For more Info 04 - 72 72 44

www.ibl.com.lb

